المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تحليلات اقتصادية | 28 كانون الثاني/ يناير، 2026

الذكاء الاصطناعي والتغييرات في هيكلية أسواق العمل في المنطقة العربية

غازي إبراهيم العساف

الذكاء الاصطناعي والتغييرات في هيكلية أسواق العمل في المنطقة العربية

سلسلة: تحليلات اقتصادية

28 كانون الثاني/ يناير، 2026

وحدة الدراسات الاقتصادية

غازي إبراهيم العساف

أستاذ الاقتصاد المشارك، أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية، الدوحة، قطر.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2026

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع الطرفة، منطقة 70
وادي البنات
ص. ب: 10277
الظعاين، قطـر
هاتف: 40354111 974 +
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة: سياق التحول في أسواق العمل وأبعاده 5

أولاً: أبرز التقديرات الدولية لحجم التأثيرات في مستويات التوظيف 6

ثانيًا: الجاهزية الرقمية في الدول العربية 8

ثالثًا: الفرص الاقتصادية وتبني الذكاء الاصطناعي 9

رابعًا: التباين القطاعي في درجة التعرّض للأتمتة 10

خامسًا: فجوة المهارات وتحدي إعادة التأهيل 13

سادسًا: نحو استجابة شاملة ومستدامة للتحديات والفرص 14

1. إصلاح منظومة التعليم والتدريب 14
2. الاستثمار في البنية التحتية الرقمية 14
3. تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية 14
4. تطوير الأطر التنظيمية والتعاون الإقليمي 14

خاتمة 14

المراجع 16

تقدّم هذه الورقة تحليلاً معمّقًا للآثار المتوقعة لثورة الذكاء الاصطناعي في الهياكل التشغيلية لأسواق العمل في المنطقة العربية، مع تركيزٍ خاص على الأبعاد القطاعية والمهاراتية لهذا التحول الرقمي المتسارع. وتستند إلى مجموعة من التقارير وقواعد البيانات الدولية بشأن التغييرات المحتملة في أسواق العمل العالمية، فضلًا عن الأدبيات المتخصصة، حيث تحلل أبرز ما ورد في المصادر من تحولات متوقعة، وتُسقطها على السياق العربي خلال السنوات المقبلة، لا سيما في واقع يتسم بارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، التي تبلغ نحو 28.6% في المنطقة العربية مقارنةً بمتوسط عالمي يقارب 13%، إلى جانب تفاوت حادّ في مستويات الجاهزية الرقمية بين دول المنطقة.

وتشير عدة تقارير ودراسات إلى أنّ التحولات الهيكلية الناتجة من ثورة الذكاء الاصطناعي قد تشمل نحو 22% من الوظائف الحالية خلال الفترة 2025 - 2030، مع استحداث أكثر من 170 مليون وظيفة جديدة عالميًا مقابل إزاحة 92 مليون وظيفة. ويُقدّر أن يضيف الذكاء الاصطناعي ما بين 2.6 و4.4 تريليون دولار أميركي سنويًا إلى الاقتصاد العالمي. ويكشف التحليل عن تفاوت لافت في مستويات الجاهزية الرقمية في الدول العربية؛ إذ تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة 18 عالميًا، بينما تتراجع دول كالعراق إلى المرتبة 107، ما ينذر بتعميق الفجوات الاقتصادية داخل المنطقة ذاتها. وعلى صعيد الفرص، تقدّر مساهمة الذكاء الاصطناعي بنحو 320 مليار دولار في اقتصادات الشرق الأوسط بحلول عام 2030، منها 135 مليارًا للمملكة العربية السعودية و96 مليارًا للإمارات، كما يمكن أن يضيف ما بين 21 و35 مليار دولار سنويًا إلى الناتج غير النفطي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

في المقابل، يُظهر التحليل القطاعي تفاوتًا واضحًا في درجات التعرّض للأتمتة، حيث تُعدّ الخدمات المالية والأعمال المكتبية والإدارية من أكثر القطاعات عرضة للتحول، بينما تظل قطاعاتٌ كالرعاية الصحية والتعليم أقل تأثرًا؛ نظرًا إلى اعتمادها الكبير على التفاعل الإنساني. وتُعدّ فجوة المهارات من أبرز التحديات؛ إذ لا تتجاوز نسبة المواهب الرقمية في المنطقة 1.7%، ويعتبر 70% من الرؤساء التنفيذيين نقص المهارات الرقمية تهديدًا جوهريًا لأعمالهم. ويُتوقع أن يحتاج 59% من القوى العاملة العالمية إلى إعادة تأهيل بحلول عام 2030، مع بقاء أكثر من 120 مليون عامل في دائرة خطر البطالة.

وفي ضوء ما سبق، توصي الورقة بضرورة تبنّي استراتيجية متكاملة في المنطقة العربية تتضمن إصلاح منظومة التعليم، وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية، وتطوير أطر تنظيمية مرنة تُوازِن بين تشجيع الابتكار وحماية حقوق العمال.

مقدمة: سياق التحول في أسواق العمل وأبعاده

شهد العقد الأخير من القرن الحادي والعشرين تسارعًا غير مسبوق في تطوّر الذكاء الاصطناعي وتقنياته المتنوعة، ما جعله محرّكًا رئيسًا للتغيّرات التي طرأت على العديد من الصناعات في الاقتصاد العالمي. فمنذ بدء انتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع عام 2022، تسارعت وتيرة التحسينات التقنية بدرجة لم يسبق لها مثيل؛ إذ ارتفعت القدرات الفنية ومستويات الدقة في مخرجات هذه التطبيقات، ما فرض تحولات ملحوظة على طبيعة المهارات المطلوبة في سوق العمل، وفتح المجال أمام مهارات جديدة باتت تُعدّ من بين الأكثر طلبًا عالميًا.

ويقدّر تقرير «مستقبل الوظائف» الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2025 أنّ التحولات الهيكلية في أسواق العمل ستؤثّر في نحو 22% من إجمالي الوظائف القائمة خلال الفترة 2025 - 2030، مع توقعات باستحداث أكثر من 170 مليون وظيفة جديدة، يقابلها إزاحة نحو 92 مليون وظيفة[1].

تتمثل السمة الفارقة لهذه الطفرة التقنية، مقارنة بموجات الأتمتة السابقة، في طبيعة الوظائف المستحدَثة؛ فبينما كانت التغييرات السابقة تتركز في الوظائف اليدوية والمهمات الروتينية، كعمال الإنتاج وبعض المهن التقليدية، فإنّ تأثيرات الذكاء الاصطناعي امتدت لتشمل الوظائف المعرفية غير الروتينية، والتي كان يُعتقد سابقًا أنها محصَّنة من الأتمتة، وتشمل مجالات متعددة مثل التحليل المالي، والاستشارات القانونية، وكتابة المحتوى، والبرمجة، وخدمة العملاء، والتصميم الإبداعي، وغيرها من المهن ذات المهارات المرتفعة.

مع ذلك، يُطرَح هذا التساؤل الأساسي: أتمثّل هذه التحولات بالفعل مرحلة جديدة في سوق العمل، أم أننا نبالغ في تقدير سرعتها، على غرار ما حدث مع بعض الموجات التكنولوجية السابقة؟ فمن اللافت أنّ هذه التحولات تضع شريحة واسعة من أصحاب الكفاءات العالية، بمن فيهم الحاصلون على مؤهلات جامعية ومهنية عالية، في موضع تأثّر مباشر أول مرة في تاريخ الأتمتة.

أما في السياق العربي، فتُعدّ هذه التحولات ذات أهمية استثنائية بفعل مجموعة من العوامل البنيوية المتداخلة؛ إذ تعاني المنطقة معدلات بطالة مرتفعة، وبخاصة بطالة الشباب. ويفيد تقرير أصدرته منظمة العمل الدولية أنّ معدلات بطالة الشباب في الدول العربية بلغت 28.6% عام 2023، مقارنةً بمتوسط عالمي لا يتجاوز 13.2%[2]. ويشير التقرير ذاته إلى أنّ نسبة كبيرة من القوى العاملة تتركز في قطاعات الخدمات، وهي من القطاعات الأكثر عرضة للتأثر بالذكاء الاصطناعي، بما في ذلك الخدمات المالية والإدارية والتجارة. في المقابل، تتفاقم الفجوة الرقمية؛ إذ لم تتجاوز نسبة المواهب الرقمية 1.7% من إجمالي القوى العاملة في المنطقة، وهي نسبة لم تشهد تحسنًا ملحوظًا، على الرغم من الاستثمارات المعلَنة في هذا المجال. وتُضاف إلى ذلك حالة الانفصال المتزايدة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل الفعلية والمتغيرة.

علاوةً على ذلك، تُظهر البيانات تفاوتًا كبيرًا في معدلات البطالة الإجمالية بين الدول العربية، ما يعكس تباينًا واضحًا في بنى الاقتصادات ومدى اعتمادها على الموارد الطبيعية، كالنفط والغاز، ودرجة التنويع الاقتصادي وكفاءة سياسات التشغيل. ففي حين تسجل قطر أدنى معدل بطالة عالمي (0.13%)، تليها البحرين (1.10%)، والإمارات (2.13%)، والكويت (2.14%)، ترتفع المعدلات في دول أخرى، لتبلغ 21.4% في الأردن و25.88% في جيبوتي عام 2024[3]، وتُعدّ معدلات بطالة الشباب الأعلى من ذلك كثيرًا؛ إذ تتجاوز 30% في عدد من الدول العربية، كما يوضح الشكل (1).

1 World Economic Forum, *The Future of Jobs Report 2025: Insight Report* (Geneva: January 2025), accessed on 22/1/2026, at: https://acr.ps/1L9F39i

2 International Labour Organization, *Global Employment Trends for Youth 2024* (Geneva: 2024).

3 World Bank, *Unemployment Data - MENA Region* (Washington, DC: 2025).

الشكل (1)

معدلات البطالة في المنطقة العربية لعام 2024

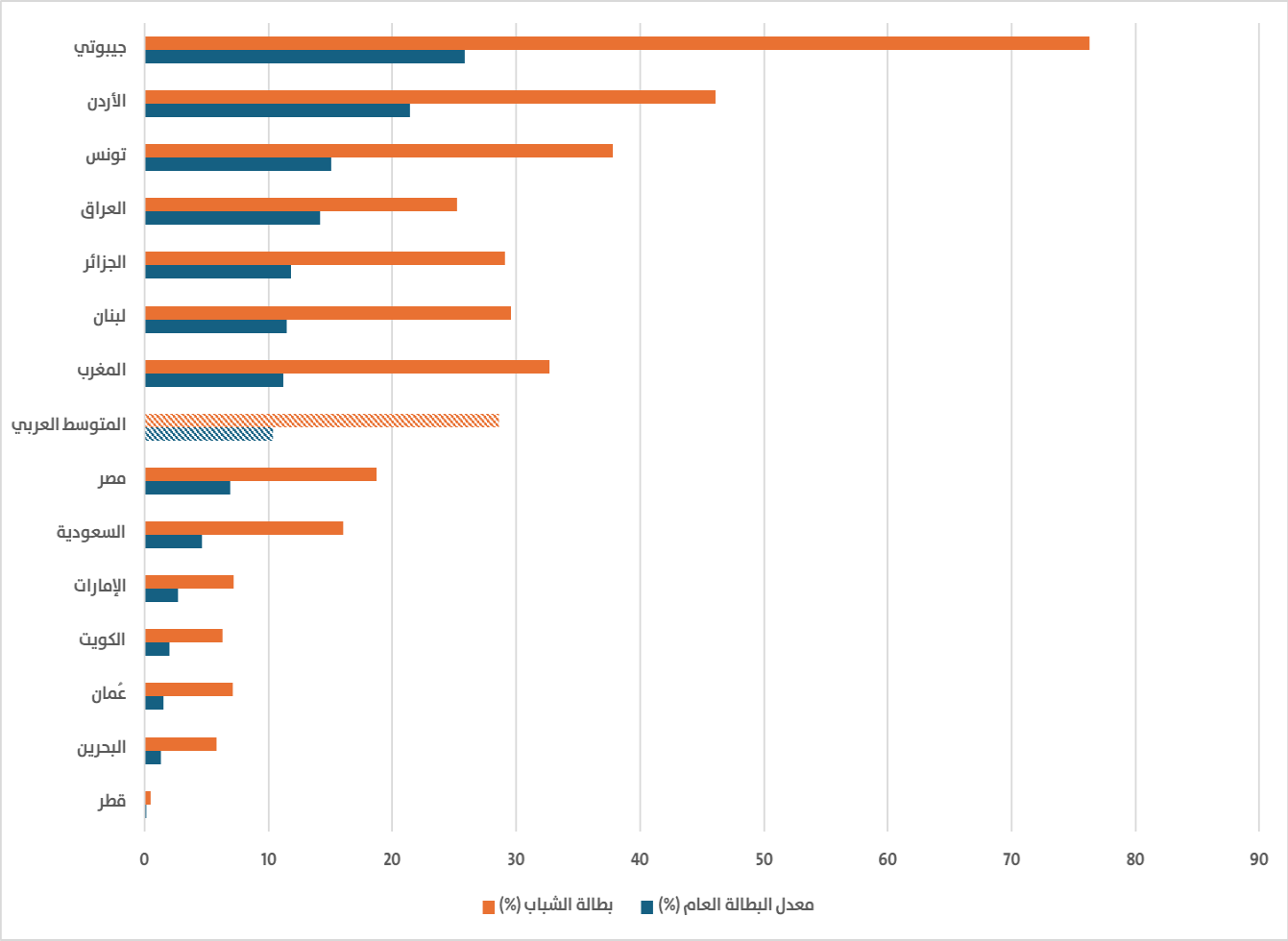

المصدر:

World Bank, *Unemployment Data - MENA Region* (Washington, DC: 2025).

أولًا: أبرز التقديرات الدولية لحجم التأثيرات في مستويات التوظيف

تتباين التقديرات الدولية في ما يتعلّق بالتأثيرات المحتملة للذكاء الاصطناعي في أسواق العمل، غير أنها تتفق عمومًا على أنّ هذا التحول سيكون جوهريًا وغير مسبوق من حيث النطاق والسرعة. وتقدّر دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي أن نحو 40% من الوظائف على مستوى العالم ستكون معرَّضة للتأثّر بالذكاء الاصطناعي، بدرجات متفاوتة، حيث تختلف هذه النسبة باختلاف درجة تطور الاقتصاد ونضجه التقني؛ إذ تبلغ 60% في الاقتصادات المتقدمة، مثل الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا واليابان، و40% في الأسواق الناشئة، كالصين والبرازيل وتركيا، في حين لا تتجاوز 26% في البلدان المنخفضة الدخل، كدول أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا. والجدير بالذكر أنّ نحو نصف الوظائف المعرَّضة في الاقتصادات المتقدمة قد تستفيد فعليًا من تكامل الذكاء الاصطناعي مع العمل البشري، بما يسهم في رفع الإنتاجية وتحسين الجودة، بينما قد يواجه النصف الآخر مخاطر الإحلال الجزئي أو الكلي، ولكنه يستلزم استجابة سريعة ومدروسة من حيث إعادة التكيّف.

وفي السياق ذاته، يشير تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2023، والذي يستند إلى مسح ميداني شمل سبع دول ضمن قطاعَي التصنيع والتمويل، إلى أنّ ما يقارب 27% من الوظائف في دول المنظمة تقع ضمن فئة المخاطر العالية للأتمتة. وتُعرَّف الوظائف العالية المخاطر بأنها تلك التي تتضمن أكثر من 25 مهارة من أصل 100 تعتبرها الخبرات التقنية قابلة للأتمتة بسهولة نسبية. واللافت أنّ العاملين الذين يتعاملون فعليًا مع أنظمة الذكاء الاصطناعي في وظائفهم أبدوا تقييمًا إيجابيًا لتأثيره؛ إذ أفاد 80% أنه ساهم في تحسين أدائهم المهني، وذكر 60% أنه زاد من استمتاعهم بالعمل وخفّف من عبء المهمات المملّة. في المقابل، أعرب نحو 63% من العاملين في القطاع المالي، و57% في قطاع التصنيع، عن قلقهم من احتمال فقدان وظائفهم خلال السنوات العشر المقبلة بسبب الأتمتة.

أمّا من حيث القيمة الاقتصادية المضافة، فتُعدّ دراسة ماكنزي، الصادرة في حزيران/ يونيو 2023[4]، من أكثر الدراسات شمولًا ومنهجية في هذا المجال، فقد حلّلت نحو 63 حالة استخدام للذكاء الاصطناعي التوليدي ضمن 16 وظيفة مختلفة في قطاع الأعمال، وخلصت إلى أنّ هذه التقنية قد تضيف ما بين 2.6 و4.4 تريليونات دولار سنويًا إلى الاقتصاد العالمي. ولتقدير حجم هذا الأثر، تكفي الإشارة إلى أنّ هذا الرقم يوازي تقريبًا الناتج المحلي الإجمالي لدولة بحجم المملكة المتحدة، وقد يصل إلى نحو 7.9 تريليونات دولار سنويًا؛ إذا ما احتُسِب الأثر الإضافي الناتج من دمج الذكاء الاصطناعي التوليدي ضمن البرمجيات المؤسسية القائمة.

وتشير نتائج الدراسة إلى أنّ نحو 75% من القيمة الاقتصادية المتوقَّعة تتركز في أربعة مجالات رئيسة: خدمة العملاء والدعم الفني، والتسويق والمبيعات، وهندسة البرمجيات وتطوير المنتجات، والبحث والتطوير والابتكار. ففي مجال هندسة البرمجيات تحديدًا، أظهرت إحدى الدراسات أنّ مطوري البرمجيات الذين استخدموا أداة GitHub Copilot تمكّنوا من إنجاز مهماتهم بنسبة أسرع بلغت 56%، مع الحفاظ على جودة الكود البرمجي.

في المقابل، يقدّر تقرير لغولدمان ساكس[5] أنّ الذكاء الاصطناعي يمكن أن يضيف قرابة 7 تريليونات دولار إلى الناتج العالمي خلال عشر سنوات، إلى جانب مساهمته في رفع مستويات الإنتاجية. ويحدد التقرير الفئات الوظيفية الأكثر عرضة للإحلال الكلي أو الجزئي، والتي تشمل المبرمجين ومطوري البرمجيات، والمحاسبين والمدققين الماليين، والمساعدين القانونيين والإداريين، وممثلي خدمة العملاء، والمسوّقين عبر الهاتف، والمحللين الائتمانيين. وتُعدّ الوظائف التي تتطلب حكمًا بشريًا معقّدًا أو تفاعلًا إنسانيًا عميقًا، كوظائف مراقبي الحركة الجوية، والرؤساء التنفيذيين، وأطباء الأشعة، والصيادلة، من أقل الوظائف تعرّضًا لعمليات الإحلال.

وعلى الرغم من التباين الواضح بين التقديرات، لا سيما من حيث المدى الزمني والمنهجيات المعتمدة، فإنها تتفق عمومًا على أنّ التحوّل المرتبط بالذكاء الاصطناعي واقع لا محالة وسيكون له أثر جوهري في بنية التوظيف ومواصفات المهارات المطلوبة مستقبلًا، وهو ما يستدعي تطوير منظومات المهارات بالتوازي مع التغيرات التقنية[6]. ونلاحظ أنّ التقديرات الأحدث، مثل تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2025، تميل إلى التفاؤل الحذر، بينما تركز التقديرات الاقتصادية، كدراستَي ماكنزي وغولدمان ساكس الصادرتين عام 2023، على القيمة المضافة المحتمَلة. ويكمن التحدي الرئيس بالنسبة إلى المنطقة العربية في الانتقال من دور المتلقّي لهذه التقنيات إلى دور الفاعل المشارك في تطويرها وتوظيفها بما يتوافق مع الخصائص الاقتصادية والثقافية للمنطقة. أضف إلى ذلك أنّ الطابع التفاؤلي الذي تتسم به هذه التقديرات يثير تساؤلات

4 McKinsey Global Institute, *The Economic Potential of Generative AI*. (New York: McKinsey & Company, 2023).

5 Goldman Sachs, *The Potentially Large Effects of AI on Economic Growth*, Global Economics Analyst (2023).

6 G. Al-Assaf & A. Al-Malki, "The AI Revolution in Labor: Navigating Job Transformation, Economic Impacts, and Skill Evolution," *Journal of Economic Studies*, vol. 17, no. 3 (2025), pp. 405 - 417.

منهجية، نظرًا إلى اعتمادها على نماذج اقتصادية قياسية تفترض مرونة وسرعة تكيّف في أسواق العمل العالمية، وهي افتراضات قد لا تتوافر في السياق العربي.

ثانيًا: الجاهزية الرقمية في الدول العربية

تُعتبر الجاهزية الرقمية من بين أهم العوامل التي تعبّر عن قدرة الدول العربية على الاستفادة من ثورة الذكاء الاصطناعي، وتحويل التحديات المصاحبة لها إلى فرص تنموية. وفي هذا السياق، تُستخدم مجموعة من المؤشرات لقياس مستويات الجاهزية الرقمية، من أبرزها مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي لعام 2024، الصادر عن مؤسسة «أكسفورد إنسايتس» Oxford Insights. ويقيّم هذا المؤشر 188 دولة استنادًا إلى 40 مؤشرًا موزعة على ثلاثة محاور رئيسة، هي: الحكومة، وقطاع التقنية، والبيانات، والبنية التحتية.

تتصدّر دولة الإمارات قائمة الدول العربية بدرجة 75.66، محتلّةً المرتبة 18 عالميًا، ما يجعلها الدولة العربية الوحيدة ضمن أعلى 20 دولة في التصنيف العالمي. تليها السعودية بدرجة 72 (المرتبة 31)، ثم قطر بدرجة 68 (المرتبة 38)، وسلطنة عُمان بدرجة 62 (المرتبة 45)، والأردن بدرجة 61 (المرتبة 50)، ومصر بدرجة 59 (المرتبة 65). في المقابل، تسجّل دول أخرى مراكز أدنى، حيث حلّت البحرين في المرتبة 70 بدرجة 54، والكويت في المرتبة 75 بدرجة 51، ولبنان في المرتبة 90 بدرجة 46، وتونس في المرتبة 95 بدرجة 43، والمغرب في المرتبة 100 بدرجة 41، والعراق في المرتبة 107 بدرجة 40.91.

الشكل (2)
مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية لعام 2024

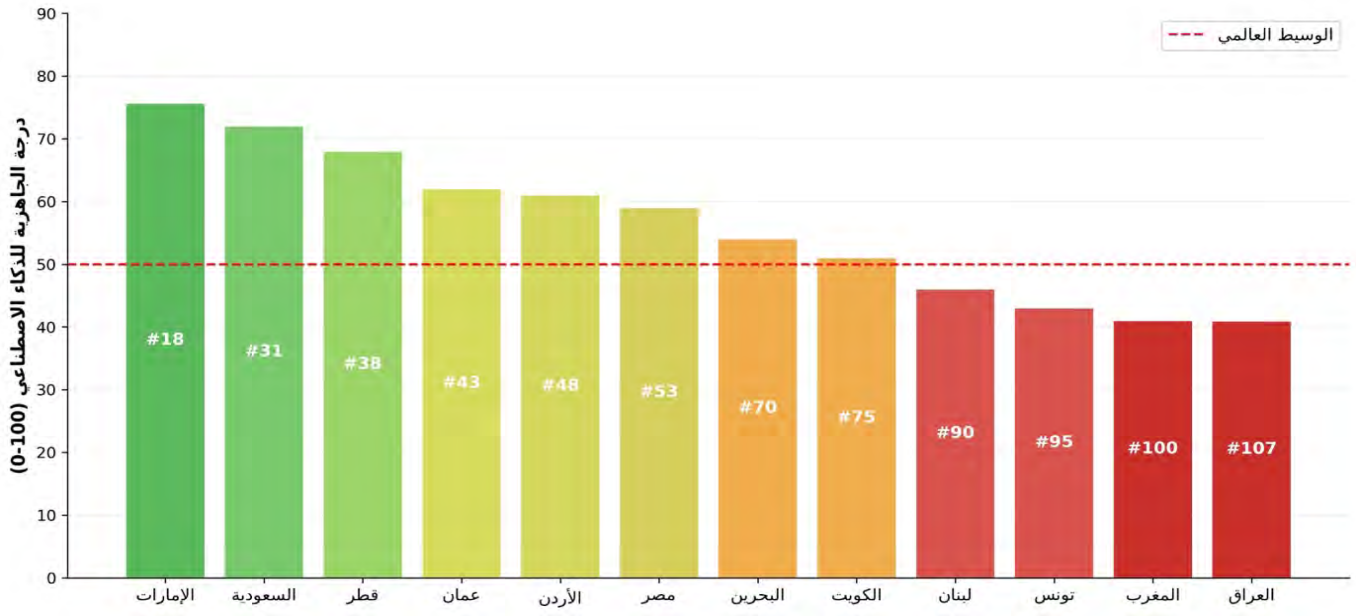

المصدر:

Oxford Insights, *Government AI Readiness Index 2024* (December 2024), accessed on 20/1/2025, at: https://acr.ps/1L9F2fl

يعكس هذا التفاوت الكبير في التصنيف فجوات متعددة الأبعاد، تشمل البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك شبكات الاتصالات ومراكز البيانات والخدمات السحابية، ورأس المال البشري المؤهل، من مهندسين وباحثين ومتخصصين في الذكاء الاصطناعي، والأطر التنظيمية والأخلاقية التي تضبط تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي واستخدامها، إضافة إلى مستويات الاستثمار في البحث والتطوير والابتكار. ومن اللافت أنّ دول مجلس التعاون الست تحتل جميعها مراتب متقدمة نسبيًا ضمن أعلى 80 دولة عالميًا، في حين تتراجع معظم الدول العربية الأخرى، وهو ما يُنذر بتعميق الفجوة الاقتصادية والتقنية داخل المنطقة؛ إذ يُتوقَّع أن تستفيد الدول المتقدمة رقميًا من مكاسب الإنتاجية والنمو الاقتصادي، بينما تتأخر الدول الأخرى عن ركب التحول وتفقد تنافسيتها تدريجيًا.

وتؤكّد دراسة لماكنزي، صدرت عام 2024، هذا الاتجاه، حيث أشارت إلى أنّ نحو ثلاثة أرباع المؤسسات (75%) في دول مجلس التعاون تستخدم الذكاء الاصطناعي التوليدي في واحدة على الأقل من وظائفها، وهي نسبة تتجاوز المتوسط العالمي البالغ 65%[7]. وتُظهر الدراسة أنّ نحو 57% من مؤسسات المنطقة تخصص أكثر من 5% من ميزانياتها الرقمية لتقنيات الذكاء الاصطناعي، مقارنة بـ 33% على المستوى العالمي، ما يعبرّ عن التزام مالي ملموس بهذا التحول.

إلا أنّ الإنفاق المرتفع لا يعني بالضرورة تحقيق قيمة مضافة فعلية؛ إذ يشير مسح، أجرته ماكنزي عام 2025، إلى أنّ 84% من المؤسسات الخليجية قد تبنّت تقنيات الذكاء الاصطناعي، لكن 31% فقط منها بلغت مرحلة النضج حيث تطبَّق هذه التقنيات على نطاق واسع عبر وظائف الأعمال، في حين لا تتجاوز نسبة المؤسسات التي تصنَّف محققة للقيمة الفعلية 11%، وهي المؤسسات التي يُعزى أكثر من 5% من أرباحها إلى الذكاء الاصطناعي[8].

ثالثًا: الفرص الاقتصادية وتبني الذكاء الاصطناعي

على الرغم من التحديات الهيكلية المتعددة التي تواجه المنطقة العربية، فإنّ عددًا من التقديرات الدولية يشير إلى وجود فرص اقتصادية واعدة وواسعة النطاق، لا سيما في حال التعامل بكفاءة مع التحول الرقمي خلال السنوات المقبلة. وتفيد دراسة، صدرت عام 2018، أنّ الذكاء الاصطناعي يمكن أن يسهم بنحو 320 مليار دولار في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط بحلول عام 2030، وتتوزع هذه المكاسب على نحوٍ متفاوت بين الدول، بما يعكس الفروق في حجم الاقتصادات ودرجة تنوّعها ومستوى جاهزيتها الرقمية. وتقدَّر مساهمة الذكاء الاصطناعي في السعودية بنحو 135.2 مليار دولار (ما يعادل 12.4% من الناتج المحلي الإجمالي)، وفي الإمارات بنحو 96 مليار دولار (13.6% من الناتج المحلي وهي النسبة الأعلى بين دول المنطقة)، وفي مصر نحو 42.7 مليار دولار (7.7%)، وفي قطر نحو 22 مليار دولار (8.5%)، وفي الكويت نحو 18 مليار دولار (7.2%)[9].

وتشير تقديرات ماكنزي إلى أنّ حالات استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي يمكن أن تضيف ما بين 21 و35 مليار دولار سنويًا إلى الناتج المحلي غير النفطي لدول مجلس التعاون، أي ما يعادل نسبة 1.7% إلى 2.8% من هذا الناتج سنويًا. ويُعدّ قطاع الطاقة المحرّك الأكبر لهذه المكاسب، بإجمالي متوقّع يراوح بين 5 و8 مليارات دولار، يليه قطاع المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية ثم الخدمات المالية. وفي هذا الإطار، طوّرت شركة «أرامكو» السعودية نموذجًا متقدّمًا للذكاء الاصطناعي يضم نحو 250 مليار معلمة لتحليل خطط الحفر والبيانات الجيولوجية، في خطوة تُعدّ الأولى من نوعها عالميًا في قطاع النفط. وعام 2024، وقّعت قطر اتفاقية شراكة مدة خمس سنوات مع شركة «سكيل إي آي» Scale AI الأميركية، بهدف دعم تبنّي الذكاء الاصطناعي في الخدمات الحكومية.

---

7 "The State of Gen AI in the Middle East's GCC Countries: A 2024 Report Card," *Mckinsey*, 6/11/2024, accessed on 22/1/2026, at: https://acr.ps/1L9F2t5

8 "The State of AI in GCC Countries: In Pursuit of Scale and Value," *Mckinsey*, 13/11/2025, accessed on 22/1/2026, at: https://acr.ps/1L9F2p8

9 "US$320 billion by 2030?" *PWC*, accessed on 22/1/2026, at: https://acr.ps/1L9F2Qs

وقد شهدت المنطقة استثمارات غير مسبوقة في قطاع الذكاء الاصطناعي، تمثّلت في إطلاق الإمارات صندوق MGX للاستثمار في الذكاء الاصطناعي برأس مال قدره 100 مليار دولار عام 2024، ليكون من بين أكبر الصناديق المتخصصة على مستوى العالم. وأعلنت كذلك السعودية عن «مشروع التفوق»Project Transcendence ، بقيمة 100 مليار دولار لتعزيز موقعها باعتبارها مركزًا عالميًا للذكاء الاصطناعي، إضافة إلى تأسيس الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي وصندوق استثماري متخصص برأس مال بلغ 40 مليار دولار، ضمن رؤية تستهدف أن يمثّل الذكاء الاصطناعي ما يقارب 70% من الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030.

ووفقًا لتقرير، بلغ حجم الإنفاق على الذكاء الاصطناعي في منطقة الشرق الأوسط وتركيا وأفريقيا نحو 4.5 مليارات دولار عام 2024، ومن المتوقع أن يصل إلى 14.6 مليار دولار بحلول عام 2028، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 34%، وهو من أعلى المعدلات عالميًا[10]. ويُتوقَّع أن تنمو أسواق الذكاء الاصطناعي في دول مجلس التعاون من نحو 3.4 مليارات دولار عام 2024 إلى 15.5 مليار دولار عام 2030، بمعدل نمو سنوي مركب يقارب 28.6%. ويقدَّر أن يساهم الذكاء الاصطناعي بنحو 7% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بحلول عام 2030.

رابعًا: التباين القطاعي في درجة التعرّض للأتمتة

لا تظهر تأثيرات الذكاء الاصطناعي بصورة متساوية عبر مختلف القطاعات الاقتصادية؛ إذ توجد قطاعات من المتوقَّع أن تشهد تحولات جذرية قد تعيد تشكيل طبيعة العمل فيها كليًّا، في حين سيكون التأثير في قطاعات أخرى محدودًا أو ذا طابع تعزيزي. ويعتمد هذا التباين على طبيعة المهمات المنجَزة، ودرجة روتينيتها ومستوى اعتمادها على التفاعل الإنساني والحكم البشري.

تأتي الخدمات المالية والمصرفية في مقدمة القطاعات الأكثر عرضةً لهذا التحول، وهو ما تؤكده تقديرات ماكنزي[11] التي تشير إلى إمكانية تحقيق زيادة في الأرباح التشغيلية تراوح بين 9% و15%، بما يعادل 200 إلى 340 مليار دولار سنويًا. كما تفيد تقديرات أخرى أنّ 70% من العمليات المصرفية الأساسية قد تُؤتمت بحلول عام 2025، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة أتمتة معالجة القروض من 35% حاليًا إلى 80% بحلول عام 2030. فعلى سبيل المثال، طوّر بنك «جي بي مورغان تشياس» JPMorgan Chase نظام COiN الذي يعتمد على الذكاء الاصطناعي لإنجاز مهمات قانونية كانت تستغرق 360000 ساعة عمل سنويًا خلال ثوانٍ معدودة. كما يُتوقَّع انخفاض عدد صرّافي البنوك بنسبة 15% في الفترة 2023 - 2033 في الولايات المتحدة، ما يعني فقدان نحو 51400 وظيفة.

يلي ذلك قطاع الأعمال المكتبية والإدارية؛ إذ تقدّر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنّ نحو 80% من المهمات في هذا القطاع قابلة للأتمتة، وتشمل هذه المهمات إدخال البيانات، والجدولة، والمراسلات الروتينية، وإعداد التقارير. ويتوقّع تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2025 أن تشهد وظائف، مثل الصرافين والموظفين الإداريين والمحاسبين، انخفاضًا ملحوظًا. أمّا في قطاع الموارد البشرية، فتشير التقديرات إلى أنّ 85% من عمليات الفرز التوظيفي و90% من إدارة المزايا قد تُؤتمَت في الفترة 2025 - 2027. وفي قطاع التجزئة يسجَّل توجّه مشابه؛ حيث يساهم محرك التوصيات القائم على الذكاء الاصطناعي في شركة أمازون بنحو 35% من إجمالي مبيعاتها، بينما توظّف شركة وولمارت الذكاء الاصطناعي في تتبّع المخزون، ما أدى إلى خفض خسائر المخابز بنسبة الثلث.

---

10 "AI Spending in the Middle East, Türkiye, and Africa Set to Soar as Region Commits to an AI-Fueled Digital Future," *IDC*, 21/1/2025, accessed on 22/1/2026, at: https://acr.ps/1L9F2YO

11 McKinsey Global Institute, *The Economic Potential of Generative AI* (New York: McKinsey & Company, 2023).

أما في قطاع التصنيع، فقد أدى اعتماد الذكاء الاصطناعي في الصيانة التنبؤية إلى خفض تكاليف الصيانة السنوية بنسبة 10%، وتقليل وقت التوقف بنسبة تصل إلى نحو 20%. على سبيل المثال، طبّقت شركة «بي ام دبليو» BMW نظامًا للتعرّف البصري دُعِم بالذكاء الاصطناعي ليكشف عن العيوب في خطوط الإنتاج، محقِّقةً دقة بنسبة 100%، وزيادة في الإنتاجية بلغت 5%. وفي قطاع التعليم، أظهرت منصة MATHia للتعلّم التكيّفي بالذكاء الاصطناعي، في مادة الرياضيات، تحسنًا في نتائج الطلاب بنسبة تصل إلى 11%. وتشير دراسة ماكنزي (2023) إلى أنّ التعلم الشخصي المدعوم بالذكاء الاصطناعي يمكن أن يسهم في تحسين أداء الطلاب بنسبة تصل إلى 30%.

في المقابل، تبقى بعض القطاعات الأخرى أقل عرضة للأتمتة؛ بسبب طبيعتها القائمة على التفاعل الإنساني والحكم البشري غير القابل للاستبدال. فعلى سبيل المثال، لا يزال قطاع الرعاية الصحية يعتمد بدرجة كبيرة على التفاعل الإنساني والكشف السريري، على الرغم من التقدّم الملحوظ في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجالات التشخيص. وقد أظهرت دراسات حديثة أنّ أنظمة الذكاء الاصطناعي تفوّقت، في بعض الحالات، على أطباء الأشعة البشريين في اكتشاف سرطان الثدي، إلا أنّ هذا التطور لم يُلغِ دور الأطباء، بل أتاح لهم الوقت للتركيز على الحالات الأكثر تعقيدًا. ومع ذلك، تشير بيانات سوق العمل، خصوصًا من مكتب إحصاءات العمل الأميركي، إلى أنّ هناك نموًا متوقَّعًا في توظيف الأطباء والفنيين الصحيين بنسبة 13%، خلال الفترة 2021 - 2031.

ويُعدّ قطاع التعليم أيضًا من القطاعات ذات الخصوصية المشابهة؛ إذ إن الدور التربوي والتوجيهي للمعلم يبقى من الجوانب التي يصعب استبدالها كليًّا بالتقنيات الرقمية. أمّا قطاع البناء والصيانة، فيُظهر أيضًا درجة منخفضة من القابلية للأتمتة؛ نظرًا إلى اعتماده على مهارات حركية معقّدة تمارَس ضمن بيئات غير منتظمة ومتغيرة، ما يجعل إحلال الذكاء الاصطناعي محلّ القوى العاملة البشرية في هذا المجال تحديًا كبيرًا.

ولتقديم خلاصة تحليلية للمشهد القطاعي، واستنادًا إلى أحدث التقديرات الدولية المتعلقة بالتغيرات المتوقَّعة في سوق العمل خلال الفترة 2025 - 2030، يلخّص الجدول درجات التعرُّض للأتمتة والذكاء الاصطناعي في مستوى المهن والقطاعات الاقتصادية الرئيسة. ويعرض مؤشرات كمية ونوعية، حيث تشير النسب المئوية السالبة (مثل 34%-) إلى التراجع المتوقع في عدد الوظائف، في حين تعكس النسب الموجبة (مثل 46%) نسبة المهمات القابلة للأتمتة داخل المهنة. أمّا التصنيفات الوصفية (عالية، متوسطة، منخفضة)، فتمثّل تقديرات نوعية لدرجة التعرّض.

ويصنّف الجدول التأثيرات المحتملة ضمن سبع فئات رئيسة، وفق طبيعة التأثير في كل مهنة: 1. «إزاحة عالية» للمهن المعرَّضة إلى حدّ بعيد لفقدان الوظائف، 2. «إزاحة متوسطة-عالية» لتأثر كبير مع إمكانية الانتقال إلى وظائف مشابهة، 3. «إزاحة متوسطة» لتأثر معتدل مع إمكانية التكيّف عبر إعادة التأهيل، 4. «تحول مع إعادة تأهيل» حيث تتغير طبيعة المهمات مع بقاء الحاجة إلى مهارات جديدة، 5. «تعزيز وليس إزاحة» للمهن التي يسهم فيها الذكاء الاصطناعي في تحسين الأداء من دون تهديد الوظيفة، 6. «تعزيز محدود» للتأثير الإيجابي الطفيف في الإنتاجية مع استمرار الطلب، 7. «نمو مع تعزيز» للمهن المتوقَّع نموّها، مدعومة بالتقنيات الذكية.

جدول يلخّص درجة التعرّض القطاعي للأتمتة والذكاء الاصطناعي وتأثيراتها المتوقَّعة (2025-2030)

القطاع	الوظائف الأكثر تأثرًا	درجة التعرض (%)	الأثر المتوقع
الخدمات المالية والمصرفية	صرافو البنوك	31-	إزاحة عالية
	المحاسبون والمدققون	46	إزاحة متوسطة-عالية
	المحللون الائتمانيون	عالية	إزاحة متوسطة
	المحللون الماليون	عالية	تحول مع إعادة تأهيل
الخدمات الإدارية والمكتبية	موظفو الخدمات البريدية	34-	إزاحة عالية
	موظفو إدخال البيانات	26-	إزاحة عالية
	المساعدون الإداريون والسكرتارية	46	إزاحة متوسطة-عالية
	موظفو الرواتب والمحاسبة	عالية	إزاحة متوسطة-عالية
	المساعدون القانونيون	44	إزاحة متوسطة-عالية
التجزئة وخدمة العملاء	أمناء الصناديق وباعة التذاكر	20-	إزاحة عالية
	المسوّقون عبر الهاتف	عالية	إزاحة عالية
	ممثلو خدمة العملاء	عالية	إزاحة متوسطة
	موظفو المخزون والتسجيل	عالية	إزاحة متوسطة
التقنية والبرمجيات	المبرمجون ومطورو البرمجيات	عالية	تحول مع إعادة تأهيل
	المصممون الجرافيكيون	متوسطة	إزاحة متوسطة
الرعاية الصحية	الأطباء (التشخيص)	متوسطة	تعزيز وليس إزاحة
	أطباء الأشعة	عالية	تعزيز وليس إزاحة
	الصيادلة	منخفضة	تعزيز وليس إزاحة
	الممرضون	منخفضة	نمو مع تعزيز
التعليم	المعلمون	منخفضة	تعزيز محدود
	أساتذة الجامعات	متوسطة	تعزيز وليس إزاحة
البناء والتشييد والصيانة	عمال البناء والتشييد	6	تعزيز محدود
	عمال الصيانة والإصلاح	4	تعزيز محدود
النقل واللوجستيات	سائقو التوصيل	منخفضة	نمو مع تعزيز
	موظفو التخزين واللوجستيات	متوسطة	إزاحة متوسطة

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى:

World Economic Forum, *The Future of Jobs Report 2025: Insight Report* (Geneva: January 2025), accessed on 22/1/2026, at: https://acr.ps/1L9F39i; "The Potentially Large Effects of Artificial Intelligence on Economic Growth (Briggs/Kodnani)," *Goldman Sachs*, 26/3/2023, accessed on 22/1/2026, at: https://acr.ps/1L9F2Ow; OECD, *OECD Employment Outlook 2023: Artificial Intelligence and the Labour Market* (2023), accessed on 22/1/2026, at: https://acr.ps/1L9F3bG; Mauro Cazzaniga et al., "Gen-AI: Artificial Intelligence and the Future of Work," *Staff Discussion Notes 2024, 001* (2024), accessed on 22/1//2026, at: https://acr.ps/1L9F2Ep

خامسًا: فجوة المهارات وتحدي إعادة التأهيل

تمثّل فجوة المهارات التحدي الأكبر والأكثر إلحاحًا أمام تعزيز استفادة المنطقة العربية من ثورة الذكاء الاصطناعي، إلا أنها تُعدّ أيضًا من بين العوائق الأكثر قابلية للمعالجة عبر السياسات والاستثمارات الملائمة. ويقدّر تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2025 أنّ 39% من المهارات المطلوبة حاليًا من المتوقع أن تتحول أو تصبح غير ملائمة خلال الفترة 2025 - 2030. وعلى الرغم من أنّ هذه النسبة قد تراجعت مقارنةً بتقديرات سابقة بلغت 44% عام 2023 و57% عام 2020، فإنّ حجم التحول يظل كبيرًا ويتطلب استجابة بنيوية واستراتيجية شاملة.

تتصدّر مهارات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة قائمة المهارات الأسرع نموًا، بزيادة متوقَّعة تصل إلى 45%، تليها مهارات الشبكات والأمن السيبراني (+38%)، والمعرفة التقنية (+35%)، والتفكير الإبداعي (+32%). غير أنّ المهارات التقنية، على أهميتها، لا تكفي بمفردها؛ إذ يشهد الطلب تزايدًا ملحوظًا على المهارات الإنسانية، مثل التفكير النقدي، والمرونة، والتكيّف، والتعلم المستمر، والقيادة، والتأثير الاجتماعي. ويُعتبرَ التحليل النقدي المهارة الأكثر طلبًا، حيث يراها 70% من أصحاب العمل ضرورية لأداء الأعمال.

واستنادًا إلى هذه التقديرات، فإنّ كل 100 شخص عامل في سوق العمل العالمية، سيحتاج نحو 59 منهم إلى إعادة تدريب بحلول عام 2030، ومن بين هؤلاء، يمكن إعادة تأهيل 29 شخصًا ضمن أدوارهم الحالية، بينما يمكن نقل 19 شخصًا إلى أدوار أخرى داخل مؤسساتهم. في حين يرجَّح أنّ 11 شخصًا لن يحصلوا على التدريب اللازم، ما يضع أكثر من 120 مليون عامل عالميًا في دائرة خطر البطالة. وتشير هذه الأرقام مجددًا إلى أنّ فجوة المهارات تُعدّ أبرز عائق أمام تحول الأعمال، كما يؤكد ذلك 63% من أصحاب العمل الذين شملتهم استطلاعات الرأي. وعلى الرغم من هذا التحدي، فإنّ الجانب الإيجابي يتمثل في أنّ 50% من القوى العاملة العالمية قد أكملت برامج تدريبية، حتى الآن، مقارنة بـ 41% عام 2023. أضف إلى ذلك أنّ 85% من أصحاب العمل يخططون لرفع مهارات موظفيهم، و77% يعتزمون تدريبهم على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي[12].

أما في السياق العربي، فإنّ فجوة المهارات تتفاقم بفعل الانفصال المزمن بين منظومة التعليم واحتياجات سوق العمل. وتشير دراسة مشتركة صادرة عن مؤسسة التمويل الدولية والبنك الإسلامي للتنمية[13] إلى أنّ المهارات والمعارف المكتسَبة في المدارس العربية غالبًا ما تكون غير منسجمة مع متطلبات السوق الفعلية، ويرى نحو 70% من الرؤساء التنفيذيين في الشرق الأوسط أنّ نقص المهارات الرقمية يمثّل تهديدًا جوهريًا لأعمالهم.

تتحمّل المنطقة تبعات عقود من الفصل بين التعليم والواقع الاقتصادي؛ إذ لا تتجاوز نسبة المواهب الرقمية 1.7%، وفقًا لتقديرات ماكنزي[14] ، وهي نسبة لم تُظهر تحسّنًا ملموسًا، على الرغم من الوعود والاستثمارات المعلَنة. كما تُظهر تحليلات سوق العمل أنّ نحو ثلث الوظائف المعلَنة إلكترونيًا في الدول العربية تتطلب مهارة رقمية واحدة على الأقل، وأنّ 23% منها تتطلب مهارات متخصصة في الذكاء الاصطناعي. وتُظهر تحليلات سوق العمل أنّ نحو ثلث الوظائف المعلَنة إلكترونيًا في الدول العربية تتطلب مهارة رقمية واحدة على الأقل، وأنّ 23% منها تتطلب مهارات متخصصة في الذكاء الاصطناعي[15].

---

12 World Economic Forum.

13 International Finance Corporation (IFC) & Islamic Development Bank (IsDB), *Education for Employment: Realizing Arab Youth Potential* (Washington, DC: IFC, World Bank Group, 2011).

14 McKinsey Global Institute, *Jobs Lost, Jobs Gained: Workforce Transitions in a Time of Automation* (New York: McKinsey & Company, 2017).

15 Shwetlena Sabarwal, Samia Melhem & Meshael Abusalem, "Level Up MENA: How Digital Education and Skills Are Powering the Next Generation of Jobs," World Bank Blogs, 13/11/2025.

سادسًا: نحو استجابة شاملة ومستدامة للتحديات والفرص

تمثّل أربعة محاور رئيسة الأساس لاستجابة استراتيجية شاملة ومستدامة للتحديات، يمكن أن تعتمدها المنطقة العربية لمواجهة التحديات واغتنام الفرص التي تفرضها ثورة الذكاء الاصطناعي على أسواق العمل، وهي:

1. إصلاح منظومة التعليم والتدريب

ثمّة حاجة ملحّة إلى إعادة هيكلة المناهج التعليمية، بما يضمن دمج المهارات الرقمية ومهارات التعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي منذ المراحل المبكرة في النظام التعليمي، مع التحول من التركيز التقليدي على الشهادات إلى التركيز على المهارات القابلة للتطبيق والقياس. ويتطلب ذلك معالجة النقص في المحتوى التعليمي العربي العالي الجودة في مجالات البرمجة والذكاء الاصطناعي، فضلًا عن تعزيز الاستثمار في تعليم العلوم التقنية والهندسة والبرمجة والرياضيات.

2. الاستثمار في البنية التحتية الرقمية

في سياق التوسع المتسارع لاستخدامات الذكاء الاصطناعي، لا يمكن الاستفادة منه من دون توافر بنية تحتية رقمية متقدمة. ويتطلّب ذلك توسيع شبكات الاتصالات العالية السرعة، خاصة في المناطق الريفية والمهمَّشة، وخفض تكلفة الوصول إلى الإنترنت الواسع النطاق، وإنشاء مراكز بيانات إقليمية تعزّز السيادة الرقمية وتخفِّض التكاليف. ومع ذلك، فإنّ تطوير البنية التحتية وحده لا يكفي لحماية العمال الذين قد يتعرضون للإزاحة.

3. تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية

نظرًا إلى التوقعات المتزايدة بخصوص إحلال عدد من الوظائف، تبرز الحاجة إلى تطوير أنظمة تأمين ضد البطالة تتسم بالمرونة الكافية لمواكبة التحولات التقنية، ويجب تصميم برامج تحويلات نقدية مشروطة ترتبط بعمليات إعادة التدريب، بما يشجع المتأثرين على اكتساب مهارات جديدة. ويتعين كذلك توسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل فئات العمالة غير الرسمية، والتي تمثّل أكثر من نصف القوى العاملة في بعض الدول العربية، إضافة إلى العاملين في المنصات الرقمية، الذين يتزايد عددهم باستمرار.

4. تطوير الأطر التنظيمية والتعاون الإقليمي

تفتقر المنطقة العربية إلى أطر تنظيمية مرنة تُوازِن بين تحفيز الابتكار وحماية حقوق العمال. ويتطلب ذلك إرساء معايير أخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في بيئات العمل، ومبادئ واضحة للشفافية في قرارات الأتمتة، إلى جانب آليات فعّالة لإشراك أصحاب المصلحة في صنع السياسات. وتبرز أيضًا الحاجة إلى تعاون إقليمي عبر تطوير معايير عربية مشتركة، وإنشاء مرصد عربي للذكاء الاصطناعي، بما يعزز من قدرة المنطقة التفاوضية، ويسهّل تبادل الخبرات والبيانات.

خاتمة

استعرضت الورقة أبعادًا متعدّدة للتحولات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على أسواق العمل في المنطقة العربية، وتَبيَّن أنّ هذه التحولات تختلف جوهريًا عن موجات الأتمتة السابقة، سواء من حيث النطاق أو العمق

أو السرعة. ففي حين ركزت الموجات السابقة على الوظائف اليدوية والروتينية، فإنّ الذكاء الاصطناعي يمتد تأثيره ليشمل الوظائف المعرفية غير الروتينية التي كانت تُعدّ تقليديًا بمنأى عن الأتمتة، مثل التحليل المالي، والاستشارات القانونية، وكتابة المحتوى، والبرمجة.

وتواجه المنطقة العربية هذا التحوّل من موقع يتّسم بتحديات بنيوية متشابكة، تشمل ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وهي من الأعلى عالميًا، واتساع فجوة المهارات الرقمية، التي لم تسهم الاستثمارات المعلَنة حتى الآن في ردمها بصورة ملموسة، إلى جانب التفاوت الكبير في مستويات الجاهزية الرقمية بين دول المنطقة، ما يهدد بتعميق التباينات الاقتصادية القائمة. غير أنّ هذه التحديات لا تلغي وجود فرص حقيقية؛ إذ تشير التقديرات الدولية إلى إمكانات اقتصادية واسعة يمكن أن تسهم في تنويع الاقتصادات العربية وتقليل اعتمادها على الموارد الطبيعية.

وقد أظهر التحليل القطاعي أنّ التأثيرات لن تكون موحّدة عبر مختلف القطاعات الاقتصادية؛ إذ تُعدّ الخدمات المالية والمصرفية والأعمال الإدارية من أكثر القطاعات تعرّضًا للتحول العميق، بينما تحتفظ قطاعات، كالرعاية الصحية والتعليم والبناء، بخصوصية تجعلها أقل عُرضةً للإحلال الكامل، وإن كانت ستشهد تحولات في طبيعة المهمات والمهارات المطلوبة. ويُفترض أن يوجّه هذا التباين القطاعي السياسات والاستثمارات نحو القطاعات الأكثر قدرة على استيعاب القوى العاملة المُزاحة.

وتبقى فجوة المهارات التحدّي المحوري الذي يحدّ من قدرة المنطقة على تعظيم الاستفادة من هذه الثورة التقنية، وتُعدّ هذه الفجوة أكثر حدّة في السياق العربي؛ بفعل الانفصال المزمن بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل المتغيرة. ومع أنّ 39% من المهارات المطلوبة حاليًا مرشحة للتحوّل أو الإلغاء خلال السنوات الخمس المقبلة، فإنّ هذه النسبة تمثل، في الوقت ذاته، مساحة ممكنة للتدخل الاستراتيجي من خلال برامج إعادة التأهيل والتدريب المستمر.

من الواضح أنّ الاستجابة الفعّالة لهذه التحولات تستدعي تبنّي مقاربة شاملة ومتكاملة تتجاوز المعالجات الجزئية، وتشمل إصلاحًا جذريًا في منظومة التعليم، بما يُدمج المهارات الرقمية في مراحل مبكرة، واستثمارًا مستدامًا في البنية التحتية الرقمية بما يضمن شمولية الوصول، وتطوير شبكات الحماية الاجتماعية لاستيعاب أنماط العمل الجديدة، وصياغة أطر تنظيمية مرنة تُوازِن بين تشجيع الابتكار وصون حقوق العمال. وفي هذا السياق، يُعدّ التعاون الإقليمي ضرورة لتعظيم الموارد، وتبادل الخبرات، ومواجهة التحديات المشتركة.

في الحصيلة، إنّ نافذة الفرصة المتاحة أمام المنطقة العربية، للتحول من مُتلقٍّ سلبي إلى مشارك فعّال في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي وتكييفها وفق خصوصياتها الاقتصادية والثقافية، لن تظلّ مفتوحة إلى ما لا نهاية. فالتأخر في الاستجابة، سيعمّق الفجوات القائمة ويفاقم أزمات التشغيل، في حين يمكن أن تحوّل المبادرة المدروسة والسريعة هذه التحديات إلى روافع للنمو والتنويع الاقتصادي، وخلق فرص عمل نوعية للأجيال المقبلة.

المراجع

Al-Assaf, G. & A. Al-Malki. "The AI Revolution in Labor: Navigating Job Transformation, Economic Impacts, and Skill Evolution." *Journal of Economic Studies*. vol. 17, no. 3 (2025).

Cazzaniga, Mauro et al. "Gen-AI: Artificial Intelligence and the Future of Work." *Staff Discussion Notes 2024*, *001* (2024). at: https://acr.ps/1L9F2Ep

International Labour Organization. *Global Employment Trends for Youth 2024*. Geneva: 2024.

McKinsey Global Institute. *Jobs Lost, Jobs Gained: Workforce Transitions in a Time of Automation.* New York: McKinsey & Company, 2017.

OECD. *OECD Employment Outlook 2023: Artificial Intelligence and the Labour Market* (2023). at: https://acr.ps/1L9F3bG

World Bank. *Unemployment Data - MENA Region*. Washington, DC: 2025.

World Economic Forum. *The Future of Jobs Report 2025: Insight Report*. Geneva: January 2025. at: https://acr.ps/1L9F39i